أ-د/ إبراهيم أبراش [[1]](#footnote-1)\*

إمكانية التوافق على برنامج سياسي فلسطيني موحد داخل اطار م.ت.ف

مقدمة

يعود الاهتمام بمنظمة التحرير والإجماع على استنهاضها لكونها إطارا استطاع توحيد الشعب الفلسطيني في فترة سابقة ولأنها تحضا بصفة تمثيلية عربية ودولية ، كما أن منظمة التحرير ليست حزبا كبقية الأحزاب و ليست حكرا على أحد أو إرث يُورث بل عنوان لكل الشعب وضرورة وطنية ما دام الاحتلال قائما ،الأمر الذي يتطلب إخراجها من مربع المناكفات والمناورة كما يجري هذه الأيام بعد الدعوة لعقد اجتماع للمجلس الوطني في مايو القادم 2018 .

وهكذا وبعد سنوات من تهميش وتغييب منظمة التحرير الفلسطينية اتفقت الفصائل والأحزاب على فتح ملف منظمة التحرير والعمل على إعادة بنائها وتفعيلها، وهذا ما أكدت عليه كل التفاهمات واتفاقات المصالحة الفلسطينية – إعلان القاهرة يناير 2005، وثيقة الوفاق الوطني مارس 2006،الورقة المصرية للمصالحة ديسمبر 20011 ، اتفاق الدوحة 2012 ، تفاهمات مخيم الشاطئ 2014 ، وأخيرا اتفاق المصالحة في أكتوبر 2017 - .

التحولات الداخلية والعربية والدولية والتحولات الكبيرة التي جرت على نخبة منظمة التحرير والقيادة السياسية وعلى حركة حماس ورهاناتها ،وصدور قرار بدولة فلسطينية بصفة مراقب بالإضافة إلى استمرار الانقسام والفصل ما بين غزة والضفة ، كل ذلك يضع تحديا كبيرا أمام استنهاض المنظمة سواء من حيث بنيتها وتشكيلاتها أو من حيث أهدافها ووظيفتها.

بالرغم من كل التحديات التي تواجه المنظمة ففي الإمكان استنهاضها وإعادة تفعيلها والتوافق على برنامج وطني مشترك ولكن بتفكير جديد وأدوات نضالية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والعربية والدولية ، وفي هذا السياق يمكن استلهام تجربة منظمة التحرير في مرحلة تجديدها عام 1968 .

لأن افتقاد المنظمة للقدرة على التحكم في الأمور وتوجيهها وفي الحفاظ على قوة الدافعية والتمثيل التي كانت عليه لا يعود فقط إلى ظهور أحزاب من خارجها تنازعها تمثيل الشعب الفلسطيني بل أيضا لخلل بنيوي ووظيفي في المنظمة تعزز بعد قيام السلطة 1994 ثم مع الانقسام 2007 ، فإن الأمر يتطلب استنهاض المنظمة بصيغتها الراهنة قبل بحث وسائل إدماج حركتي وحماس والجهاد ، وإعادة النظر في التلازم والاشتراط ما بين إعادة بناء وتفعيل المنظمة وإنهاء الانقسام المرتبط بالصراع على السلطة ،كذلك الخروج من اشتراط إعادة بناء وتفعيل المنظمة بإجراء انتخابات مجلس وطني ومجلس تشريعي ورئاسية ،وخصوصا أنه لم يحدث في تاريخ المنظمة أن تم انتخاب أعضاء المجلس الوطني والظروف الفلسطينية والعربية اليوم ليست أفضل حالا من الماضي،أيضا التفكير الجاد إن كان يجب إعطاء الأولوية لإعادة بناء وتفعيل المنظمة أم العمل على تحويل القرار ألأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقب إلى ممارسة سيادية على الأرض من خلال الاشتباك المباشر مع الاحتلال .

سنقارب موضوع البحث من خلال المحورين التاليين :

المحور الأول :

ضرورة وأهمية التوافق داخل منظمة التحرير في ظل فشل البدائل

المحور الثاني :

التوافق على برنامج وطني : ضرورة وطنية وإمكانية متاحة

المحور الأول

ضرورة وأهمية التوافق داخل منظمة التحرير في ظل فشل البدائل

ما وصلت إليه الحالة الوطنية من انهيار داخلي لكلا طرفي المعادلة منظمة التحرير ومشروعها السلمي من جانب وحركتي حماس والجهاد ومشروعهما المقاوِم من جهة أخرى ، والتهديد الذي تمثله صفقة القرن والإدارة الامريكية الجديدة من جانب آخر وأسباب ومتغيرات كثيرة ، كل ذلك يحتم صياغة معادلة وطنية جديدة قد يكون عنوانها منظمة التحرير الفلسطينية .

لكن قبل الحديث عن الأسباب الموجبة لإعادة إحياء وتفعيل منظمة التحرير وإمكانية النجاح في ذلك ، علينا التطرق للأسباب التي أدت لتهميش المنظمة ، وما إن كانت أسباب تهميشها قد زالت وتراجعت الأطراف التي همشت المنظمة عن موقفها ؟ أم ما زالت الأمور تراوح مكانها ؟.

أولا : الأسباب والظروف التي أدت لتهميش مكانة ودور منظمة التحرير

التآمر على منظمة التحرير واكب المنظمة منذ تأسيسها ،ذلك أن كل القوى والدول المعارضة لظهور الوطنية الفلسطينية واستقلال القرار الفلسطيني ناصبت المنظمة العِداء كل منها من منطلق ولأسباب مختلفة عن الآخرين ، وإن كانت القوى المعادية للمنظمة أو المتحفظة على تأسيسها وسياساتها في البداية غير فلسطينية كإسرائيل والأردن وبعض الدول العربية والجماعات الإسلاموية ، ففي مرحلة لاحقة أصبح الخطر المُهدد للمنظمة من داخل البيت الفلسطيني ، وأصبحت العوائق أو التحديات أمام انعقاد المجلس الوطني واستنهاض المنظمة فلسطينية بالأساس ، ويمكن حصر هذه التحديات أو العوائق بما يلي:

1. ظهور أحزاب من خارج منظمة التحرير حازت على قبول شعبي وخصوصا حركتي حماس والجهاد الإسلامي . والأمر لا يتعلق بزيادة عددية في الأحزاب بل برؤية سياسية وعقائدية متعارضة مع المنظمة وبرنامجها السياسي ، بل إن حركة حماس قدمت نفسها كبديل للمنظمة ، ومنذ ظهور الحركة في إطار المجمع الإسلامي وهي تناصب المنظمة العداء وتشكك بصفتها التمثيلية وتعمل كل ما من شأنه أن يقوض سلطتها وسياساتها.
2. بالرغم من أن السلطة الوطنية تم تأسيسها بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير حيث راهنت قيادة المنظمة على عملية تسوية تنقل الفلسطينيين من حالة التحرر الوطني التي عنوانها منظمة التحرير إلى مرحلة الدولة والسلطة كقاعدة منطلق للدولة ، إلا أن السلطة انقلبت لاحقا على المنظمة وأصبحت استحقاقات التسوية واتفاقية أوسلو والتزامات السلطة تتطلب تهميش المنظمة ،وحلت مؤسسات السلطة التي يؤمَل أن تتحول لمؤسسات الدولة الفلسطينية محل مؤسسات المنظمة.
3. يبدو أن القيادة الفلسطينية ما زالت مترددة بالعودة لمنظمة التحرير كحركة تحرر وطني ، لأن ذلك يعني الخروج من مربع السلطة والتسوية السياسية وقد يربك الاشتغال على الدولة الفلسطينية والقيادة ما زالت لم تحسم أمرها بهذا الشأن ، وهكذا نلاحظ كلما تجدد الحديث عن مفاوضات أو الذهاب للأمم المتحدة يتم تجميد الحديث عن الدعوة لعقد المجلس الوطني وكلما تعثرت العملية السلمية يعود الحديث عن منظمة التحرير كما هو الحال هذه الأيام .
4. مع أن المنظمة ما زالت الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني إلا أن دول العالم والمنظمات الدولية تتعامل مع السلطة والدولة الفلسطينية قيد التأسيس أكثر من تعاملها مع المنظمة .
5. المتغيرات العربية والدولية لا تشجع على العودة لمنظمة التحرير باعتبارها حركة تحرر وطني ، وخصوصا الدول العربية التي تحتضن ملايين الفلسطينيين .
6. استمرار الانقسام أوجد كيانين منفصلين ونخب سياسية متصارعة لها مصلحة في استمرار الانقسام وبالتالي عدم الخضوع لقيادة ومرجعية واحدة .

ثانيا : الأسباب الموجبة لاستنهاض منظمة التحرير

1. المنظمة حتى الآن هي الممثل الشرعي والوحيد للكل الفلسطيني باعتراف غالبية دول العالم ،وفي حالة إنهائها قبل قيام الدولة يصبح الفلسطينيون بلا عنوان .
2. تدهور أوضاع السلطة وتراجع خيار حل الدولتين وفشل الرهان على السلطة الوطنية بديلا للمنظمة وما يُحاك من مؤامرات على الشعب الفلسطيني لا يترك مجالا لاستمرار حالة التيه السياسي والفراغ المؤسساتي (غياب مرجعية واحدة وموَحِدة للشعب) حتى تتم المصالحة الفلسطينية وينتهي الانقسام وخصوصا أن معادلة الانقسام ليست فلسطينية فقط .
3. عنصرية إسرائيل ورفضها للسلام أعاد القضية الفلسطينية إلى بداياتها وحسب توصيف منظمة التحرير لها ،كصراع بين إسرائيل من جانب وكل الشعب الفلسطيني في أراضي 48 والضفة والقطاع والشتات من جانب آخر .
4. فشل حركة حماس وكل الجماعات الإسلاموية في تشكيل بديل عن منظمة التحرير ،وخصوصا بعد وصول مراهنات حركة حماس لطريق مسدود .
5. فقدان كل المؤسسات والمرجعيات السياسية المرتبطة بالسلطة لشرعيتها وصفتها الجامعة ،ووجود فراغ مؤسساتي استراتيجي .
6. من المهم أن تستنهض المنظمة نفسها حتى بتركيبتها القديمة لأن مشكلة منظمة التحرير لم تعد مع الفصائل خارجها فقط بل أيضا مع الفصائل والأحزاب المنتمية لها بل وداخل البيت الفتحاوي .
7. فشلت كل المحاولات التي تقف وراءها إسرائيل ودول عربية وأجنبية للقفز عن منظمة التحرير أو تجاهلها أو تشكيل بديل عنها ،وما ظهر من تشكلات بقيت كيانات أو حالات هزيلة .
8. بالرغم من تراجع دور وحضور فصائل منظمة التحرير لاعتبارات سياسية وأيديولوجية ومادية إلا أن هذه الفصائل ما زالت هي الأقدر على تمثيل الحالة الوطنية واستنهاضها وخصوصا مع تراجع أيديولوجيا الإسلاموية السياسية .
9. حالة التيه السياسي والفراغ في الرؤية الاستراتيجية يتطلب دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد ليتحمل مسؤوليته .
10. إن لم تدعو القيادة الفلسطينية لعقد المجلس الوطني واستمرت حالة الانقسام فإن دولا عربية قد تتجاوب مع وتتبنى أي طرف فلسطيني يدعو لعقد المجلس الوطني أو أي مؤتمر فلسطيني عام سواء برغبة القيادة الفلسطينية أو عدم رغبتها ،أو يتم طرح موضوع منظمة التحرير على مجلس الجامعة العربية .

المحور الثاني

التوافق على برنامج وطني : ضرورة وطنية وإمكانية متاحة

الإشكالات المتعلقة بإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير ليست مشكلة فنية فقط بل تأخذ ابعادا استراتيجية شمولية ، حيث يتداخل ملف منظمة التحرير مع ملف الانقسام وأجندة دول الجوار ومع التسوية السياسية ، كل ذلك يتطلب مراجعات استراتيجية تؤسس لبرنامج وطني شمولي .

أولا : نحو رؤية استراتيجية لاستنهاض منظمة التحرير

مع كامل التفهم للجهود الرامية لإعادة تفعيل منظمة التحرير إلا أنه يجب استبعاد أي تفكير بأن الأمر يتعلق بالعودة لمنظمة التحرير على حالها قبل قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 ، أو إنه يمكن العودة لمنظمة التحرير بمجرد قرار يصدر عن منظمة التحرير نفسها مع تجاهل كل المكونات الأخرى في الساحة الفلسطينية ، لذا فإن إعادة بناء وتفعيل المنظمة يصبح جزءا من استراتيجية وطنية جديدة .

إن أية محاولة لوضع برنامج وطني استراتيجي أو رؤية شاملة للمرحلة القادمة يجب أن تؤَسَس وتنطلق من تجاوز الوضع الراهن الذي نبحث عن بديل له أو نسعى لتصحيحه ، والبرنامج الوطني ليس برنامج الحكومة وليس مصالحة طرفي الانقسام بل هو برنامج الكل الفلسطيني لمواجهة الاحتلال وإنجاز الاستقلال التام .

فأن تُجمع القوى السياسية وكل فئات الشعب على الحاجة لإستراتيجية وطنية أو برنامج وطني جديد فذلك يتضمن حُكَما الاعتراف بأن ما هو موجود مرفوض أو على الاقل لا يلبي الحد الأدنى من متطلبات استنهاض الحالة الوطنية ومواجهة تحديات المرحلة ،أيضا اعتراف بوجود خلل في تشخيص الانقسام وبالتالي الاتفاقات الموقعة حول المصالحة ، وإلا ما سبب بقاء هذه الاتفاقات حبيسة النصوص ولم يتم تنفيذها بالرغم من مرور سنوات على توقيعها ؟  .

لذا فالبرنامج الوطني الاستراتيجي المنشود يفترض أن يتجاوز ما هو قائم ، إن لم يكن بمعنى القطيعة وهو أمر صعب لاعتبارات متعددة ، فتجديدّ وجديدّ بما يستوعب بعض القديم من البرنامج/البرامج القائمة ، الأمر الذي يتطلب الانتقال من مفهوم مصالحة طرفي الانقسام – فتح وحماس - إلى الوحدة الوطنية . الانتخابات ومواعيدها والمحاصصة وتنظيم الأجهزة الأمنية ومصالحة حركتي فتح وحماس ليست جوهر المشكل ، كما أن تشكيل حكومة توافقية ليس هو الحل ، الحل يكمن في إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية في إطار رؤية جديدة وبرنامج جديد .

إن استمرت مكونات  النظام السياسي تتعامل مع الأزمة وكأنها أزمة خلاف بين فتح وحماس على الانتخابات والحكومة والأجهزة الأمنية والمحاصصة الوظيفية الحكومية ...فستبقى المعالجات في إطار التسوية واتفاقات أوسلو أو لإدارة الانقسام حتى وإن صرحت القوى السياسية غير ذلك .

دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة كرفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس واستحقاقات الدولة فإن البرنامج الوطني الاستراتيجي المطلوب يتطلب التعامل مع القضية كقضية شعب قوامه اثنا عشر مليون فلسطيني في الداخل وفي الشتات .

ومن جهة أخرى فإن علاقة ما تربط ما بين المصالحة الوطنية ومنظمة التحرير ولكن ليس المصالحة بمفهومها وموضوعاتها التي انحدرت إليها بحيث أصبحت مشكلة رواتب وموظفين ، بل المصالحة بمفهوم الوحدة الوطنية في إطار منظمة تحرير متجددة تضم الكل الفلسطيني .

ثانيا : المشاركة السياسية في منظمة التحرير على قاعدة الالتزام بالوطنية الفلسطينية

استحضار بدايات تأسيس منظمة التحرير ضروري لأنه سيخفف من حالة اليأس والإحباط التي تنتاب البعض تجاه إمكانية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني سواء اخذ تسمية منظمة التحرير أو غيرها من التسميات ، فالظروف التي عاصرت تأسيس المنظمة وما صاحب ذلك من جدل وما دهم المنطقة من أحداث تتشابه نسبيا مع الظروف التي نعيشها اليوم ،فالمنظمة ظهرت عام 1964 وسط خلافات عربية عربية وصراعات حزبية وعقائدية – قومية وشيوعية ووطنية – وكانت كثير من الأحزاب الفلسطينية خارج المنظمة ،أيضا كانت غزة والضفة تحت الاحتلال كما هو الحال اليوم ،ومع ذلك فإن الإرادة بإحياء الوطنية الفلسطينية استطاعت التغلب على كل العقبات وتمكن الوطنيون الفلسطينيون من إخراج الشعب الفلسطيني من حالة التيه والوصاية المفروضة عليه ، وتم إعادة بناء المنظمة وتصحيح مسارها في ولادتها الثانية عام 1968 لتستوعب كل القوى الفلسطينية وتتحرر من وصاية الأنظمة والإيديولوجيات العربية الرسمية.

القوى الفلسطينية الجديدة – حماس والجهاد – فرضت حضورها في المشهد السياسي نتيجة ممارستها العمل الجهادي – كما جرى مع حركة فتح والفصائل الفدائية منتصف الستينيات – وهو الأمر الذي يبرر مطالبتها بالمشاركة في القرار الوطني والمشاركة في تمثيل الشعب الفلسطيني ،وهذا من حقهما إن التزمتا بالوطنية الفلسطينية مرجعية وهوية وانتماء . لذا نتمنى أن يتم الاشتغال على إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير دون انتظار أو الخضوع للمتغيرات العربية من حولنا ،ودون ربط ذلك بإجراء انتخابات متزامنة للمجلس الوطني وللمجلس التشريعي وللرئاسة ،فلإنهاء الفصل بين غزة والضفة وإعادة توحيدهما في إطار سلطة وحكومة واحدة استحقاقات وشروط ليس الفلسطينيون وحدهم اللاعب الوحيد فيها، بينما يمكنهم الاشتغال على إعادة بناء وتفعيل المنظمة بتحرر من الشروط والضغوط الخارجية.   
إعادة بناء منظمة التحرير يعني التعامل مع شعب قوامه حوالي 12 مليون في الداخل وفي الشتات، يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة،الأمر الذي يتطلب أن تضع المنظمة الجديدة على سلم اهتماماتها رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.

لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية،لأن منظمة التحرير ليست حزبا أو فصيلا بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم اجمع. منظمة التحرير الجديدة يجب أن تعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة لا تجعل المشروع الوطني ومجمل القضية ملحقة بهذا البعد أو ذلك.

استلهاما من تجربة الولادة الثانية لمنظمة التحرير 1968 /1969 ، وانطلاقا من التفاهمات والاتفاقات التي تمت بين حركتي فتح وحماس ووافقت عليها غالبية الأحزاب والقوى السياسية ،ومع افتراض جدية الرغبة عند حماس والجهاد في دخول منظمة التحرير ، نقدم المقترحات التالية حول آلية إدماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي والمبادرة الوطنية في منظمة التحرير:-

1. التراضي والتوافق بديل عن الانتخابات

 بالرغم من أن الانتخابات عنوان رئيس للديمقراطية وهي المقياس الأول على شرعية من يتولى السلطة والحكم في الأنظمة الديمقراطية المستقرة،إلا أن آلية الانتخابات ليست مدخلا وحيدا لحل الإشكاليات السياسية لشعب يخضع للاحتلال ومنقسم انقساما حادا أيديولوجيا وجغرافيا ،وقد رأينا كيف أن نتائج انتخابات يناير 2006 بدلا من أن تحل استعصاءات النظام السياسي زادت الأمور سوءا وأدت إلى حرب أهلية ثم الانقسام الذي نعيشه اليوم ، لذا نرى أن التوافق والتراضي مدخل يجب التفكير به وأخذه بعين الاعتبار في عملية إعادة بناء المنظمة إلى حين توفر الظروف المناسبة للانتخابات.

1. مجلس تأسيسي للإشراف على عملية إدماج حماس والجهاد الإسلامي في حالة تعثر إجراء الانتخابات كما نصت على ذلك اتفاقيات المصالحة ،يمكن إبداع طرق أخرى لتجديد المجلس الوطني ، وأول وأهم سؤال يجب التصدي له في سياق الحديث عن إعادة بناء واستنهاض منظمة التحرير هو الجهة التي ستتولى تلك المهمة،فإذا كانت الأحزاب والسلطتان والحكومتان مأزومين بل تُحملها الجماهير مسؤولية الأزمة فكيف يمكن الاطمئنان إليها لتقوم بعملية إعادة البناء ؟.

الآلية التي نراها للقيام بمهمة إعادة البناء هي توسيع الإطار المؤقت المكلف ببحث تطوير منظمة التحرير الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة من خلال إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الشعبية وشخصيات وطنية أكاديمية ومهنية من الداخل والخارج ليصل العدد حوالي المائة عضوا ، وتكون عملية التوسيع بالتوافق كما جرى مع الأعضاء الأوائل للإطار المؤقت ،على أن لا تزيد نسبة ممثلي الأحزاب والفصائل عن نصف أعضاء الإطار القيادي الجديد .   
يصبح الإطار الجديد الموسع بمثابة (مجلس تأسيسي) تُشكل من داخلة لجنة تسمى ( لجنة الميثاق) – ويمكن الاستعانة إن دعت الضرورة بشخصيات قانونية فلسطينية وعربية وإسلامية – تقوم بوضع مسودة الميثاق الوطني الجديد – ويمكن الاستفادة في ذلك من وثيقة الوفاق الوطني ومجمل تفاهمات المصالحة - ،ويتم عرض مشروع الميثاق الجديد على المجلس التأسيسي لأخذ المصادقة عليه ويجب أن تكون المصادقة أو التصويت بثلثي أعضاء المجلس التأسيسي، بعدها يتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من داخل المجلس التأسيسي .

وفي حالة تعثر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني كما نصت على ذلك اتفاقات المصالحة يصبح المجلس التأسيسي أو الإطار القيادي المؤقت الموسع بمثابة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد. و يمكن لهذا المجلس أن يقترح مسمى بديلا لمنظمة التحرير إن لزم الأمر ويتم مراسلة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية لاعتماد المسمى الجديد ، أيضا إعادة صياغة وتحديد علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية وبالدولة التي اعتمدت كمراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولمزيد من الضمانات نقترح مشاركة ، بالحضور الرمزي فقط، لممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة في كل خطوات عملية إعادة البناء باعتبار المنظمة عضو في هذه المنظمات.

1. تحديات الإدماج المتعلقة بالجوانب الأمنية

في حالة إدماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير ستبرز تحديات لها علاقة بالميليشيات والأجهزة الأمنية للفصائل .حركة حماس تملك أجهزة أمنية في قطاع غزة وكذلك ميليشيات وقوات مسلحة كبيرة العدد ،وكذلك الأمر بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي في القطاع حيث تتوفر على آلاف المقاتلين وقطع السلاح ،وكلا الحركتين لهما عقيدة عسكرية معلنة معادية لإسرائيل ، بينما حركة فتح تشرف على الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وملتزمة باتفاقات أمنية مع إسرائيل بل يوجد تنسيق أمني مع إسرائيل بمقتضى اتفاقية أوسلو .  
هذا الوضع لم يكن موجودا في عملية التحول التي شهدتها المنظمة عام 1968 ،حيث لم تكن هناك سلطة سياسية داخل الأراضي المحتلة ولا تنسيق أمني ولا أجهزة وجيوش تمارس عملها بشكل علني. ومع ذلك كان لكل فصيل قواته الخاصة وعلاقاته الخارجية الخاصة ، في تلك المرحلة تم حل إشكال تعدد الميليشيات والجماعات المسلحة من خلال تشكيل (مجلس الكفاح المسلح الفلسطيني) الذي تنضوي داخله كل القوات العسكرية ويخضع المجلس لقيادة مشتركة تمثل كل الجماعات المسلحة. ونرى انه يمكن راهنا وفي إطار منظمة التحرير الجديدة إعادة تشكيل مجلس الكفاح المسلح – أو أي مسمى آخر - وتشكيل قيادة مشتركة تشرف على جميع الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة التابعة لفصائل منظمة التحرير،حتى في حالة الانقسام الراهنة يمكنها وضع آلية لتحديد مهام الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة والتنسيق بينها إلى حين إنهاء الانقسام .

خاتمة   
بعد فشل المراهنة على تسوية سياسية تحقق الانتقال من مرحلة الثورة والتحرر الوطني إلى مرحلة الدولة ،ومع وصول خيار المقاومة المسلحة والعمل الجهادي إلى طريق مسدود بعد توقيع حماس والجهاد لهدنة مع إسرائيل ،وتراجع مكانة حركة حماس داخليا وإقليميا ودوليا ،ومع النتائج الكارثية للانقسام ، ولأن القضية الفلسطينية أكبر من الأحزاب الفلسطينية ولا تخضع لموازين قوى راهنة ، ولأن كل فلسطين ما زالت تحت الاحتلال ولأن العالم بات أكثر تفهما لعدالة القضية الفلسطينية ... لكل ذلك فإن الأمر يتطلب العودة لمرحلة التحرر الوطني و لمراجعة استراتيجية لكل المراهنات على بديل عن منظمة التحرير.

إن لم يتم تدارك الأمر بالمصالحة الإستراتيجية على قاعدة إعادة بناء وتفعيل المنظمة لينضوي فيها كل الأحزاب والحركات السياسية وهذا أمر ممكن فسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك والقضية الوطنية برمتها نحو مزيد من التيه والضياع . حركة فتح لن تبقى موحدة وستفقد كينونتها كحركة تحرر وطني ، وحركة حماس ستشهد مزيدا من الانحسار كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالهدنة مع إسرائيل وستشهد انقسامات داخلية وخصوصا بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين وتيار سينحو نحو التطرف . بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل ، وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين ،إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضا للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية.

لأن إسرائيل لن تُمكِن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية وحتى تُبعد الأنظار عما يجري في الضفة وحتى تلهي الفلسطينيين فستخلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع ،كما سبق وهيأت المناخ لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في يونيو 2007 .

التخوفات الأكثر مأساوية هي فقدان ما تبقى من الضفة ، وقد نشهد قريبا حربا أهلية في قطاع غزة حول من سيحكم القطاع . حرب أهلية حول مَن يحكم قطاع غزة : حركة فتح أم حركة حماس وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة .

سكوت إسرائيل عن حكم حماس في غزة ليس نهائيا أو موقفا استراتيجيا بل لهدف تكتيكي،وعندما تشعر إسرائيل بأنها حققت هدفها من الانقسام وأن الدور الوظيفي لسلطة حماس في غزة قد انتهى فستعمل على نقل المعركة لقطاع غزة وقد يكون ذلك بتشجيع من دول عربية في إطار صفقة القرن ، وهناك غير حركة حماس من تراودهم شهوة حكم غزة , ولتجنب هذا الوضع الكارثي من المفروض وطنيا انجاز وحدة وطنية ، ومنظمة التحرير هي الإطار الأقدر على ذلك لصفتها التمثيلية وتجربتها التاريخية ووجود مؤسسات قائمة يمكن تفعيلها والبناء عليها , ويبقى السؤال : هل إن حركة حماس مستعدة لتكون جزءا من الحالة الوطنية أم ما زالت مشدودة للإخوان المسلمين وللمشروع الإسلامي المتعارض مع الوطنية ؟.وهل إن القيادة السياسية للمنظمة مستعدة للعودة لمنظمة التحرير كعنوان لحركة التحرر الوطني الفلسطيني أم ما زالت تراهن على التسوية السياسية والشرعية الدولية كخيار وحيد للوصول للدولة ؟ نعتقد أن مخاضا كبيرا يشهده الطرفان وضغوطا شعبية على الطرفين قد تدفعهما للالتقاء وسط الطريق في إطار منظمة تحرير جديدة .

1. \* - أكاديمي ووزير ثقافة أسبق [↑](#footnote-ref-1)